الرئيس الأسد يتقبل أوراق اعتماد سفيري روسيا وبيلاروس لدى سورية

الرئيس الأسد خلال لقائه سفيري روسيا الاتحادية وبيلاروس لدى سورية أمس (سانا)

وكالات

تقبل الرئيس بشار الأسد، أمس، أوراق اعتماد ألكسندر يفيموف سفيراً مفوضاً وفوق العادة لجمهورية روسيا الاتحادية، ويوري سالوكا سفيراً مفوضاً وفوق العادة لجمهورية بيلاروس لدى الجمهورية العربية السورية.

واستقبل الرئيس الأسد السفيرين كلاً على حدة وتبادل معهما الحديث وتمنى لهما النجاح في مهامهما، بحسب وكالة «سانا» للأنباء.

حضر مراسم تقديم أوراق الاعتماد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم ووزير شؤون رئاسة الجمهورية منصور عزام.

واستقبل السفيران الجديدان وودعا في قصر الشعب بالمراسم المعتادة.

مرعي: محاولات أردوغان خلق نظام مصلحي في الشمال ستفشل بمجرد دخول الجيش

سامر ضاحي

اعتبر عضو مجلس الشعب عن مدينة جرابلس بريف حلب الشمالي أحمد مرعي، أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان يحاول «خلق نظام مصلحي جديد للأهالي في المناطق الحدودية مع تركيا ليقدموا له الولاء»، مشدداً على أن هذا الأمر سيفشل بمجرد دخول الجيش العربي السوري.

وفي تصريح لـ«الوطن»، رأى مرعي أن وصول الجيش إلى مشارف مدينة منبج يعني أن الخطوة القادمة هي دخول الجيش منطقة جرابلس الحدودية ومحيطها، واعتبر أن هذا يعطي أملاً كبيراً لأهالي جرابلس الذين ينتظرون الجيش لتخليصهم من مراحل طويلة من الإرهاب بدأت بمليشيات «الجيش الحر» ثم تنظيم داعش ثم المليشيات المدعومة من النظام التركي حالياً.

وأكد مرعي، أن الأهالي يرغبون اليوم بعودة الدولة ومؤسساتها إلى منطقتهم، لأن ذلك سيؤدي إلى حالة من الأمن والاستقرار في المنطقة، وأضاف: «هم ينتظرون عودة الجيش بأقرب فرصة ممكنة».

وأشار مرعي إلى أن أردوغان حاول ترغيب الأهالي من خلال منح الجنسية لبعض الموجودين منهم في منطقة الشريط الحدودي وبعض الناس وهم نسبة ضئيلة جداً حصلوا عليها، معتبراً أن أردوغان يأمل من ذلك مستقبلاً أن يشكل هؤلاء حالة من الضغط على الدولة السورية ويخدم أهداف الدولة التركية القومية العليا، لكن نسبة ضئيلة (من الأهالي) استجابت لمخططه.

كما أشار مرعي إلى أن أردوغان حاول تقديم بديل عن الدولة السورية من مؤسسات ومشافٍ ومدارس وعسكر وأمن ليصبح الناس مصلحياً مرتبطين به، «أي حاول خلق نظام مصلحي جديد للأهالي ليربطهم بالنظام التركي وتقديم الولاء له مقابل ما تقدمه تركيا لهم»، مشدداً على أن هذا الأمر سيفشل بمجرد دخول الجيش وعودة مؤسسات الدولة إلى جرابلس وعودة المنطقة إلى الدولة وإلى جغرافيتها وحقيقتها التاريخية والطبيعية.

وأكد مرعي، أن لدى النظام التركي مخططاً يتضمن إقامة شريط حدودي متناسق من الباب (بريف حلب الشمالي) إلى تل أبيض (بريف الرقة الشمالي) مروراً بأعزاز والراعي وجرابلس وعين العرب (على الشريط الحدودي بريف حلب)، وهذا ما نسمعه اليوم من تصريحات بإنشاء ما تسميه أميركا وتركيا اللتان تحتلان مناطق في سورية بـ«منطقة الآمنة». وشدد مرعي على أن هذا الأمر (الآمنة) ترفضه الدولة السورية والشعب السوري وأهالي هذه المناطق، وأضاف: عمل أردوغان على ضم هذه المناطق التي يعتبرها امتداداً للحدود الجنوبية لتركيا، وبالتالي عندما يقدم دعماً أو خططاً يعتبر نفسه يقدم خططاً لتركيا، حتى الميزانية التركية تخصص جزءاً مالياً لهذه المناطق أي إن هناك مشروعاً توسعياً ومخططاً استعمارياً يهدف إليه التركي.

وأعرب مرعي عن اعتقاده، بأن موضوع «المنطقة الآمنة» سيتم طرحه من أردوغان خلال القمة التي سيعقدها مع (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين، لافتاً إلى أن سورية على تنسيق لحظي مع الجانبين الروسي والإيراني، وموقف سورية وحلفائها واضح وهو عدم المس بسيادة الدولة السورية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

وتابع: بالتالي إنشاء «الآمنة» أمر مرفوض، والفكرة الأساسية أن عودة هذه المناطق إلى حضن الدولة السورية أمر حتمي عاجلاً أم آجلاً.

وعن تطورات الملف الكردي، قال مرعي: كمراقب أعتبر أن «الإدارة الذاتية» مرفوضة كاستقلال إداري، وكل ما هو متعلق بالنقاش والمباحثات مع الجانب السوري أبدت فيه الدولة السورية مرونة، لكن ليس على حساب وحدة الدولة السورية، معتبراً أن أي حوار كردي مع الدولة السورية هو أمر مهم للأكراد لأن فيه إسقاطاً للورقة الكردية من يد أردوغان والتذرع بالعدوان على الأراضي السورية وضرب الكرد تحت عنوان حماية الأمن القومي التركي.

ورأى مرعي أن المثلث البريطاني الفرنسي الأميركي تدخل لفرملة الانفتاح العربي على سورية وذلك لربط الأمر بالحل السياسي، من مبدأ «لماذا نقدم تنازلات لسورية وسورية لا تتنازل في الحل السياسي».

خلال مؤتمر صحفي مع أردوغان.. أكد أن الحوار بين دمشق والأكراد يصب في مصلحة الدول المجاورة

بوتين يلمح إلى رفض «المنطقة الآمنة» والاستعاضة عنها بـ«بروتوكل أضنة»

الوطن

فيما يمكن تفسيره رفضاً لـ«المنطقة الآمنة» التي روجت لإقامتها أميركا في شمال سورية بالاتفاق مع أنقرة، ألمح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أنه يمكن الاستعاضة عنها بتفعيل اتفاق ١٩٩٧ الأمني (بروتوكل أضنة) بين سورية وتركيا وذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان.

وأجرى الرئيس الروسي ونظيره التركي أمس في موسكو محادثات حول سورية وسط سعي أنقرة إلى إقناع المسؤولين الروس باقتراح إقامة «المنطقة الآمنة» في شمال سورية سبق روج الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى إنشائها بموافقة النظام التركي، وذلك عقب إعلانه عن سحب سريع لقواته من سورية.

وقال بوتين في مؤتمر صحفي مشترك مع أردوغان بعد المحادثات: إذا طبق الانسحاب الأميركي من سورية يمكن القول إنه أمر إيجابي للمنطقة ولسورية، موضحاً أن المناطق التي ستنسحب الولايات المتحدة منها «ستكون خاضعة لفصائل كردية».

وأضاف: نرحب بالحوار بين دمشق والممثلين عن الأكراد، واعتبر أن هذا الحوار «وبطبيعة الحال يصب في مصلحة المصالحة الوطنية ومصلحة سورية والدول المجاورة».

وأكد بوتين، أن العسكريين الأميركيين موجودون بشكل غير شرعي في سورية، وأضاف: ومع ذلك أقمنا العمل البناء مع شركائنا الأميركيين لمجابهة الإرهاب في سورية ونعول على استمرارية العمل هذا.

وأكد بوتين، أن الأتراك يتبنون كل الجهود لتنفيذ «اتفاق إدلب»، «لكن للأسف لا تزال هناك مشاكل كثيرة»، مشيراً إلى اتفاق الجانبين «حول تنسيق العمل في الفترة المقبلة وقيام وزيري الدفاع في البلدين بمشاورات إضافية لتبني إجراءات إضافية»، وتابع: علينا مواصلة مواجهة الإرهاب في أي مكان بما في ذلك في إدلب.

وأكد بوتين، أن مسألة تشكيل «لجنة مناقشة الدستور» مهمة للغاية وستسجل النتائج التي توصلنا إليها في مكافحة الإرهاب في سورية، لأن كافة المسائل يمكن حلها في الأمد البعيد بالوسائل الدبلوماسية.

ولفت إلى ضرورة أن تكون «الدستورية مقبولة لكل المجموعات العرقية في سورية وأن يشعر الجميع أنهم ممثلون فيها في إطار الجمهورية العربية السورية».

وبعدما ذكّر بوتين بالاجتماع الرباعي (زعماء روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا) الذي استضافته اسطنبول في ٢٧ تشرين أول الماضي، قال: اتفقنا على ضرورة العمل جميعاً لنقوم بإنجاز هذه اللجنة وطلبنا من زملائنا الأخذ على عاتقهم هذا الالتزام بما يتعلق بالتشكيل الوطني لهذه اللجنة، وتحدثنا مع الحكومة السورية، كما اتفقنا على العمل مع دمشق وطهران وكان النقاش ليس سهلاً وزملاؤنا الأتراك لم يكن سهلاً عليهم تنسيق قائمة المعارضة». وتابع: العمل انتهى، لكن في المرحلة الختامية كنا نقدم على وضع النقطة النهائي في جنيف (اجتماع ضامني أستانا مع المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا الشهر الماضي) استمعنا من شركائنا الغربيين أن هذا العمل غير مكتمل ولم ينته.

ولفت إلى انتشار خطاب على الانترنت حينها موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة موقع وموجه باسم الممثلين الدائمين لفرنسا وبريطانيا والمانيا، وقرأ بوتين البند الخامس منه الذي تضمن «إن ممثلكم الخاص دي ميستورا لا يجب عليه مباركة أي تصريحات بما يتعلق بـ«اللجنة الدستورية» التي قدمها ضامني أستانا في الفترة القادمة».

ورأى بوتين، أن هذا الأمر «كان مفاجئاً لنا ويصعب علي الآن التعليق على هذا الخطاب من جانب شركائنا الغربيين، وما زلنا نتحلى بالصبر رغم أننا لا نفهم الأساس الذي يتخذوه في موقفهم هذا»، وتابع «سيعمل دبلوماسيينا ليعود الكثير من اللاجئين إلى ديارهم».

وحول إدلب قال الرئيس الروسي: اتخذنا خطوات بشأن إدلب، ومستعدون لاستضافة قمة مع صديقي أردوغان والرئيس (حسن) روحاني حول سورية.

في المقابل، أكد أردوغان أن هدف بلاده «مواجهة أي مجموعات إرهابية وتطهير المناطق من العناصر الإرهابية من داعش و«بي كا كا» (حزب العمال الكردستاني)»، لافتاً إلى أن بلاده «تعرف جيداً من دعم المنظومات الإرهابية التي تسعى لتقويض علاقاتنا مع روسيا».

ورأى أردوغان إلى أنه «خلال فترة قصيرة لا بد من تشكيل اللجنة الدستورية ونعمل في هذا الاتجاه، ونأمل أن يسير هذا العمل بخطوات أسرع».

وبعدما قال أردوغان إنه في منطقة شرق الفرات وريف حلب الشمالي عاد ٣٠٠ ألف مواطن سوري إلى مناطقهم وحياتهم الطبيعية بعيداً عن الإرهاب، اعتبر أن «هذا الأمر يمكن تنفيذه على باقي الأراضي السورية في شرق الفرات وباقي الأراضي الأخرى»، وأضاف: نحن في كل الصيغ، أستانا وغيرها نعمل في هذا المجال، موضحاً أن قمة رعاة أستانا الثلاثية ستكون في موسكو.

وفي معرض ردهما على الصحفيين، أكد أردوغان أن اللقاءات المتعلقة بإقامة «منطقة آمنة» ما زالت مستمرة بين بلاده وروسيا، متهماً الأميركيين بأنهم «لا يتعاطون بشكل ايجابي تماماً مع مطالبنا»، وتابع: «فيما يتعلق بمسافة ٢٥ أو ٣٠ كيلو متراً ليس لدينا أي مشاكل مع روسيا لأن هذه المناطق سيتم تطهيرها من الإرهابيين وبعد ذلك الجهات المعنية في البلدين سواء وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع ستعملان للحفاظ على هذه المسألة».

ورداً على نفس السؤال، وفيما بدا أنه رفض لإنشاء «المنطقة الآمنة» في شمال سورية، قال بوتين «يجب علينا مع شركائنا الأتراك المثابرة على احترام الشؤون الأمنية»، وأضاف: يدور الحديث عن وثيقة عن وثيق ١٩٩٨ (بروتوكل أضنة الأمني) التي تنص على مجابهة الإرهاب وتوفير الأمن في الأراضي الجنوبية التركية وهذا السؤال كان مطروحاً على طاولة المفاوضات».

وبروتوكول أضنة يتضمن قيام تعاون بين سورية وتركيا في مكافحة الإرهاب على الحدود بين البلدين.

وبخصوص الوضع في إدلب، قال أردوغان: «في إدلب ستستمر مكافحة المجموعات الإرهابية بشكل مشترك لأن هذا الصراع ليس عملية وقتية بل هو صراع مستمر وممتد ومهمتنا الرئيسية توفير الأمن والاستقرار للشعب السوري، وألا نسمح للإرهابيين أن يقضوا مضاجع السوريين».

وحول لجنة مناقشة الدستور، أكد أن الخطاب الذي قرأه بوتين «أثار دهشتنا جميعاً لكنه خطاب يتعلق بهم نحن ولا يتعلق بنا».

أعربت عن قلقها من استمرار تدهور الوضع شمال البلاد

موسكو: أميركا لم تقم بأي خطوات للانسحاب من سورية

وكالات

بينما أكدت موسكو أن وجود القوات الأميركية في سورية غير شرعي، وجاء لعرقلة تحرير الأراضي السورية من التنظيمات الإرهابية، ولفتت إلى عدم قيام واشنطن بأي خطوات للانسحاب من سورية، عبرت عن القلق من استمرار تدهور الوضع في محافظة إدلب.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، في مقابلة مع مجلة «ميجدوناروديايا جيزن» الروسية، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «هم موجودون هناك (قوات التحالف الدولي الذي تقوده أميركا) بشكل غير قانوني وليس لديهم إذن من الحكومة السورية ولا يوجد قرار من مجلس الأمن بهذا الشأن»، مضيفاً: «لقد جاؤوا إلى هناك ليصعبوا حل مشكلة تحرير الأراضي السورية من التنظيمات الإرهابية».

وأشار ريابكوف، إلى أن الولايات المتحدة تزعم أنها تحارب الإرهاب في سورية لكن هدفها الحقيقي خلق ظروف من شأنها عرقلة جهود الحكومة السورية في القضاء على الإرهابيين.

وذكرت «سانا»، أن تقارير إعلامية كثيرة ومسؤولين أمنيين أميركيين، كشفوا أن واشنطن عملت على خلق تنظيمات إرهابية مسلحة في سورية وتعمل على دعمها بالمال والسلاح.

وتقود الولايات المتحدة من خارج مجلس الأمن تحالفاً غير شرعي بزعم محاربة تنظيم داعش الإرهابي في سورية استهدف منذ إنشائه في آب عام ٢٠١٤ السكان المدنيين بغاراته الجوية ولم تؤثر ضرباته بشكل كبير على الإرهابيين بل تسببت بعشرات المجازر وتدمير البنى التحتية والمنشآت الحيوية كالجسور في ريف دير الزور، كما تسبب هذا التحالف بتدمير مدينة الرقة بشكل شبه كامل.

وأعلنت واشنطن مؤخراً أنها ستسحب قواتها من سورية، غير أن السلوك الأميركي في المنطقة يدفع إلى التشكيك بمصداقية هذا الإعلان.

بدورها، عبرت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا عن القلق من استمرار تدهور الوضع في محافظة إدلب، منوهة بعدم القيام بأي خطوات لانسحاب القوات الأميركية من سورية.

وقالت زاخاروفا في مؤتمر صحفي في موسكو، بحسب موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: إن الأميركيين لا يقدمون على أي خطوات لتنفيذ قرار سحب قواتهم. وأشارت المتحدثة باسم الخارجية إلى أن المهم في الظروف الراهنة هو منع التصعيد في شمال شرق سورية.

وتابعت زاخاروفا: إن «منطقة خفض التوتر في إدلب عملياً وقعت تحت سيطرة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي الذي دحر فصائل المعارضة المعتدلة».

وأشارت إلى تزايد خرق نظام وقف العمليات القتالية، مشيرة إلى أنه منذ توقيع الإعلان الروسي التركي في ١٧ أيلول ٢٠١٨ بخصوص تشكيل منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، تم تسجيل أكثر من ألف خرق وقتل نتيجة ذلك ٦٥ شخصاً وأصيب أكثر من ٢٠٠.

وأكدت زاخاروفا، أن تواصل الاستفزازات يشكل خطراً على المدنيين والجنود السوريين وعلى قاعدة حميميم الروسية.

ولفتت زاخاروفا إلى أن بلادها «لا ترى أي تدابير محددة تقوم بها أميركا لتنفيذ قرارها» بسحب قواتها من سورية، وأكدت ضرورة منع التصعيد في شمال شرق سورية.

وأضافت: إنه من الواضح أن الوحدات الأميركية الموجودة في سورية بصورة لا شرعية وكذلك حلفاؤها فيما يسمى بـ«التحالف الدولي» ضد داعش، لم تستطع منع انتقال الإرهابيين المحاصرين في شرق سورية إلى أنحاء البلد الأخرى.

وأكدت زاخاروفا ضرورة تسليم أراض شرق الفرات للسلطات الشرعية السورية.

إلى ذلك، أدانت وزارة الخارجية الروسية، على لسان زاخاروفا، وفق وكالة «سبوتنيك» للأنباء، التفجير الذي وقع في مدينة منبج قبل أسبوع، والذي راح ضحيته ٤ جنود أميركيين، و١٥ شخصاً آخرين.

وقالت زاخاروفا: «بالطبع، هذا الحادث يستحق إدانة حازمة».

وحول زيارة وزير الخارجية العراقي، محمد علي الحكيم، إلى موسكو في ٢٩-٣١ الشهر الجاري، قالت زاخاروفا: إن الضيف سيعقد مباحثات مع نظيره الروسي في ٣٠ الشهر المسائل والقضايا الآنية في جدول الأعمال الإقليمي والدولي.

وتابعت: «سيتركز الحديث خلال لقاء لافروف والحكيم، على الوضع حول سورية وإيران. وسيتم تركيز اهتمام خاص على تعزيز مكافحة الإرهاب الدولي والإرهاب الإقليمي».

من جهة أخرى، وبما يتناسب مع طموحات مشغلهم رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، أعرب عضو «المجلس الوطني الكردي» المعارض، المنضوي في «الائتلاف»، عبد الباسط حمو، عن دعمه إقامة «منطقة آمنة» بإشراف تركي في شمال البلاد.

عربات عسكرية تابعة للاحتلال الأميركي في ريف دير الزور (رويترز – أرشيف)

قولاً واحداً

شرّ العمالة ما يضحك

أحمد ضيف الله

بدعوة من «الجمعية الوطنية العراقية الأميركية للصداقة» عقد مؤتمر في مشيغان الأميركية تحت شعار «إنقاذ العراق» في الـ٥ من كانون الثاني ٢٠١٩، بحضور أعضاء من مجلس الشيوخ الأميركي، نظمه عدد من العراقيين الذين تحتضنهم الولايات المتحدة الأميركية بينهم ضباط ورجال أمن سابقون وعناصر من فدائيي صدام، بعد أن أخفق عراقيون آخرون بمنع إقامته ثلاث مرات بالتأثير على أصحاب تلك القاعات بعدم استضافة المؤتمر، ما اضطر منظموه إلى عقده في مطعم صغير.

وبدئ المؤتمر بكلمة لعضو لجنة تنظيم المؤتمر حسام الراوي، تلاها كلمات عدة مقتضبة، نددت بالعملية السياسية الجارية في العراق، وما أسموه «التدخل الفارسي» في الشؤون العراقية والعربية، داعين إلى تعزيز مقاطعة إيران ومحاربتها.

الحضور والكلمة الأبرز كانتا لوزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي، والسيناتور الأميركي جيمس كوتي عمدة مدينة وارن الأميركية، الذي قام عدد من الحضور بمقاطعة كلمته لإشادته بصدام حسين، ما أدى إلى حدوث شجار بين الحاضرين ومن ثم تدخل الشرطة الأميركية لإخراج المعترضين بالقوة من قاعة المؤتمر، ليعود جيمس كوتي إلى معاودة قراءة كلمته مجدداً مشيداً بصدام حسين ونظامه، وسط استمرار الهتافات المعادية للمؤتمر والقائمين عليه خارج المطعم حيث يجري عقد المؤتمر.

فيما قال أيهم السامرائي وزير الكهرباء الأسبق في كلمته: إن العراق هو «الأسوأ فساداً حسب تقارير الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني والتقارير الصحفية»، و«الأسوأ نظاماً سياسياً في العالم، لأن معظم ممثلي البرلمان والحكومة تابعون لأحزاب وحركات وميليشيات تعمل بشكل علني مع إيران الملالي»، وأن «الرئيس الأميركي مع إعادة العراق للمحيط الأميركي وإعادة ترتيب الجيش العراقي وإنهاء التأثير الإيراني على القرار السياسي العراقي وإعادة بناء كل البنى التحتية العراقية باستخدام الشركات الأميركية العملاقة»، مشيراً إلى أن «المعارضة الوطنية المدنية من اليسار إلى اليمين ومعهم أعضاء حزب البعث الشرفاء الذين اجتثوا بمؤامرة دولية ونفذتها إيران وأعوانها وجواسيسها في العراق لهم الدور الكبير في بناء عراق المستقبل، وباسمكم نطالب الرئيس ترامب وحكومته أن ينقذوا العراق من الهيمنة الإيرانية بتنظيفه من الميليشيات الإيرانية المجرمة»، مطالباً الحكومة الأميركية «أن تشكل حكومة إنقاذ وطني في العراق، حكومة يقودها جنرالات الجيش العراقي البطل يشارك معهم التكنوقراط المدنيون الوطنيون ويقودهم الجنرال المحبوب والمطلوب شعبياً الآن من معظم العراقيين الفريق الركن عبد الواحد شنان الرباط».

رئيس حكومة الإنقاذ الوطني المقترح الفريق أول ركن عبد الواحد شنان الرباط كان قد شغل منصب رئيس أركان الجيش العراقي في عهد صدام حسين «١٩٩٥-١٩٩٩»، ومحافظاً لنينوى حين غزت القوات الأميركية العراق عام ٢٠٠٣ وكانت فضائية «العراقية» شبه الحكومية قد قالت في خبر عاجل مساء الـ١٤ من تموز ٢٠١٤: «إن جهاز مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع القوة الجوية يدمر وكراً للإرهابيين البعثيين والدواعش ويقتل أبرز قياداتهم الإرهابيين عبد الواحد شنان الرباط، وفاضل الجماس، وعدداً من الإرهابيين في الموصل»، إلا أنه تبين لاحقاً عدم دقة مقتله حين ظهر في الإمارات العربية المتحدة، ولاحقاً ظهر في عمان قادماً من لندن برفقة وفد أميركي في تشرين الأول ٢٠١٨، حيث عقد اجتماعات عدة مع قيادات من حزب البعث العراقي المنحل وشخصيات عشائرية معارضة للحكومة العراقية مقيمة في العاصمة الأردنية ودول خليجية.

وكان تنظيم داعش وجيش الطريقة النقشبندية الذي يقوده عزت الدوري نائب الرئيس صدام حسين قد أعلنا تسمية عبد الواحد شنان الرباط محافظاً لنينوى حين سيطرا في الـ٩ من تموز ٢٠١٤ على كامل مدينة الموصل، بعد أن جاء في بيان لحزب البعث المنحل في الـ١٠ من تموز ٢٠١٤، «ها هم أبناؤكم ثوار العشائر من مجاهدي العراق الأبطال الأشاوس يحررون بعمل جهادي مسلح جريء وشجاع جسور مدينة الموصل الباسلة بالكامل».

أما أيهم جاسم محمد السامرائي الذي يحمل الجنسيتين العراقية والأميركية، والعضو في الحزب الجمهوري الأميركي، الحاصل على الدكتوراه من معهد الينوي للتكنولوجيا في شيكاغو، كان مديراً عاماً لشركة «KSA» للمقاولات الكهربائية والطاقة الأميركية، وعضواً بفريق وزارة الخارجية الأميركية المكلف بإعادة إعمار العراق.

وبعد تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة أياد علاوي في ظل الاحتلال الأميركي عُين أيهم السامرائي وزيراً للكهرباء في الـ٢٠ من أيار ٢٠٠٣ وفي الـ١١ من تشرين أول ٢٠٠٦ أصدرت المحكمة الجنائية العراقية حكماً بسجنه عامين بعد إدانته باختلاس «٥٣٢» مليون دولار، و«بالفساد والإهمال وهدر المال العام» وهي واحدة من ١٣ دعوى قضائية مرفوعة ضده، إحداها تتعلق باختفاء مبلغ ملياري دولار مخصصة لعقود في إطار إعادة إعمار البنية التحتية للكهرباء في العراق.

وقد تمكن السامرائي من الهرب من مركز شرطة «كرادة مريم» الواقعة ضمن المنطقة الخضراء في بغداد في الـ١٨ من كانون الأول ٢٠٠٦، بمساعدة حراس من شركة «داين غروب» وهي شركة أمنية خاصة متعددة الجنسية كانت تعمل في العراق، وتقدم الحماية له كوزير قبل اعتقاله، ونجحت في عملية هوليودية بإدخاله إلى العاصمة الأردنية عمان بجواز سفره الأميركية، ومنها إلى أن وصل إلى الولايات المتحدة الأميركية، مستفيدة من الحصانة التي منحها الحاكم المدني الأميركي بول بريمر لها، ولباقي الشركات الأمنية الأجنبية الأخرى كـ«بلاك ووتر». وهذه الشركات كانت في العموم متعاقدة مع القوات الأميركية والقوات المتعددة الجنسيات المحتلة للعراق لتقديم جميع الخدمات الأمنية لها. وقد تجاهلت الإدارات الأميركية المتعاقبة المذكرات العراقية المطالبة بتسليم أيهم السامرائي لها.

إن نكبتنا ومصيبتنا في الوطن العربي تكمن في وجود نخبة من القتلة والعملاء يعتبرون أن خلاص المنطقة العربية هو بإنهاء التدخل الإيراني فيها، والارتماء في الحضن الأميركي لإعادة بناء الأوطان بشركاته العملاقة، كمدخل إلى الحرية والتقدم والبناء، متجاهلين أعداء الأمة العربية الحقيقيين المحتلين لأراضيه.

المضحك في مسرحية شيكاغو أن قتلة فارين معروفين يقودهم محتال ولص يلعبون دور المنقذ للشعب العراقي بالدعوة إلى حكومة إنقاذ وطني بحماية أميركية.

حقاً شر العمالة ما يضحك.